



الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

مناهضة العنف الأسري في القانون الماليزي على ضوء مقاصد الشريعة

د. محمد رفيق مؤمن الشوبكي
د. محمد ليبيا

محاوور الورقة

1. المقدمة.
2. مفهوم العنف الأسري.
3. صور العنف الأسري وفق القانون الماليزي.
4. آليات الحماية من العنف الأسري وفق القانون الماليزي.
5. معالجة ظاهرة العنف الأسري وفق مقاصد الشريعة.
6. الخاتمة.

المقدمة

- تعد الأسرة النواة الأولى للمجتمع، واستقرارها يؤدي إلى استقرار المجتمع والوطن ككل، ومن الظواهر التي تؤثر سلباً على العلاقات الأسرية "ظاهرة العنف الأسري".
- انتشرت ظاهرة العنف الأسري بشكل كبير في السنوات الأخيرة في جميع دول العالم بما فيها ماليزيا. وقد بذلت ماليزيا جهوداً قانونية مميزة مقارنة بغيرها من دول الجوار، فقد تم سن قانون العنف الأسري في ماليزيا عام 1994م.
- وضعت الشريعة الإسلامية القواعد المنظمة لتكوين الأسرة المسلمة، بما يحدد العلاقات ويبين الحقوق والواجبات والأحكام المتعلقة بأفراد



مفهوم العنف الأسري

- العنف الأسري: هو كل سلوك غير مشروع يمثل اعتداء من أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر منها، مما يترتب عليه ضرر مادي أو معنوي.
- ويمتاز هذا التعريف باختصاره وشموليّته، حيث بيّن طبيعة العنف بأنّه (سلوك غير مشروع سواءً أكان فعلاً أو تركاً أو التهديد بأي منهما)، وذكر طبيعة هذا السلوك (الاعتداء سواءً أكان مادياً أم معنوياً)، وذكر طرفي الاعتداء (من أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر منها)، وبيّن آثار الاعتداء (الضرر المادي أو المعنوي والذي يمس بالسلامة الجسدية أو النفسية أو الممتلكات).

صور العنف الأسري وفق القانون الماليزي

طبقاً لقانون العنف الأسري الماليزي رقم (521) لسنة 1994م وتعديلاته، فإن العنف الأسري يتمثل في ارتكاب أحد الأفعال التالية:

1. وضع الضحية أو محاولة وضعها في حالة خوف من التعرض لإصابة جسدية عن قصد أو علم.
2. التسبب في إصابة جسدية للضحية عن طريق الأفعال المؤدية إليها أو التي يحتمل أن تؤدي إليها
3. إجبار الضحية، بالقوة أو بالتهديد، على الانخراط في سلوك أو تصرف ما، سواء أكان هذا التصرف جنسياً أو غير ذلك، يكون للضحية الحق في الامتناع عنه.
4. حبس أو احتجاز الضحية ضد إرادتها.
5. التسبب في الأذى أو التدمير أو الإضرار بالملكات بقصد التسبب أو مع العلم أنها من المحتمل أن تسبب الضيق أو الإزعاج للضحية.
6. التسبب في الإساءة النفسية للضحية بما في الأذى العاطفي.
7. التسبب في تعرض الضحية البالغ للأوهام باستخدام أي مادة مسكرة أو أي مادة أخرى دون موافقة الضحية أو مع الحصول على الموافقة بشكل غير

صور العنف الأسري وفق القانون الماليزي

وهذه الأفعال قد يباشرها الجاني بنفسه أو من خلال طرف ثالث ، ضد:
أ- زوجه أو زوجته.

ب-زوجه السابق أو زوجته السابقة.

ت-الطفل: وهو الشخص الذي لم يبلغ الثامنة عشر عاماً، والذي يعيش كعضو في أسرة الجاني أو عائلة زوج أو زوجة الجاني أو عائلة الزوج السابق أو الزوجة السابقة.

ث-الشخص البالغ العاجز: وهو الشخص العاجز كلياً أو جزئياً، بسبب إعاقة جسدية أو عقلية دائمة أو مؤقتة أو اعتلال الصحة أو الشيخوخة، والذي يعيش كفرد من عائلة الشخص الذي يُزعم أنه ارتكب العنف الأسري، ويشمل أي شخص كان محبوساً أو محتجزاً من قبل الشخص الذي يُزعم أنه ارتكب العنف الأسري.

ج-أي فرد آخر من أفراد الأسرة: وتشمل الابن البالغ أو الابنة البالغة، والأب أو الأم، والأخ أو الأخت أو أي قريب آخر.

آليات الحماية من العنف الأسري وفق القانون الماليزي

عالج المشرع الماليزي ظاهرة العنف الأسري من خلال الآليات التالية:

أولاً: الحماية القانونية للمجني عليه: حيث يحق للمجني عليه أن يطلب من المحكمة المختصة توفير الحماية المؤقتة للمجني عليها بداية من تقديم الشكوى حتى انتهاء مرحلة التحقيق. وتملك المحكمة عند إصدار أمر الحماية المؤقت:

- تضمين حكم يحظر على الشخص الذي صدر الأمر ضده تحريض أي شخص آخر على ارتكاب العنف الأسري ضد شخص أو أشخاص محميون.

- تضمين أمر الحماية واحد أو أكثر من التدابير التالية: (استبعاد الشخص الذي صدر ضده الأمر من الإقامة المشتركة أو جزء محدد منها، منع أو تقييد الشخص الذي صدر الأمر ضده من دخول أي مكان إقامة أو سكن مشترك للشخص المحمي، الاقتراب



آليات الحماية من العنف الأسري وفق القانون الماليزي

ثانياً: القبض على الجاني: فإذا اقتنعت المحكمة المختصة بأن الشخص الذي صدر ضده أمر الحماية يُحتمل أن يتسبب في إصابة جسدية فعلية للشخص أو الأشخاص المحميين، يجب على المحكمة أن تنص على سلطة القبض على المعتدي في أمر الحماية، وعليه يجب على رجال الشرطة إلقاء القبض بدون مذكرة على الشخص الذي صدر ضده أمر الحماية عندما تنشأ واحدة أو أكثر من الحالات التالية :

أ- عندما يكون هناك بلاغ عن عنف أسري قدمه شخص محمي بموجب أمر الحماية إلى أي ضابط شرطة.

ب- عندما يكون لدى ضابط الشرطة سبب معقول للاعتقاد بأن الشخص الذي صدر ضده أمر الحماية ينتهك هذا الأمر عليه.

آليات الحماية من العنف الأسري وفق القانون الماليزي

ثالثاً: عقوبات جنائية على الجاني حال مخالفة أمر الحماية:

- يعاقب أي شخص ينتهك عمداً أمر الحماية أو أي حكم منه بغرامة لا تتجاوز عن ألفي رينجت ماليزي أو السجن لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بكلا هاتين العقوبتين.

- وإذا كان انتهاك أمر الحماية باستخدام العنف ضد شخص محمي، يعاقب مرتكبه بغرامة لا تزيد عن أربعة آلاف رينجت ماليزي أو بالسجن لمدة لا تزيد عن سنة واحدة أو بكلا هاتين العقوبتين.

- وفي حالة العود لارتكاب مخالفة أخرى لأمر الحماية تزيد العقوبة لتصبح السجن لمدة لا تقل عن اثنتين وسبعين ساعة ولا تزيد عن عامين، وغرامة لا تزيد على خمسة آلاف رينجت. ويجوز للمحكمة أن تقضي بالإضافة إلى أي عقوبة سابقة، بتجديد تدابير الحماية للحفاظ على سلامة المجني عليه.



آليات الحماية من العنف الأسري وفق القانون الماليزي

رابعاً: تعويض المجني عليه: يمكن للمجني عليه المطالبة بالتعويض عن إصابات شخصية أو أضرار في الممتلكات أو خسارة مالية تعرض لها نتيجة للعنف الأسري، وتقدر المحكمة التعويض العادل والمعقول وفق ظروف القضية بما في ذلك آلام وإصابات الضحية وتكلفة العلاج الطبي وأي خسارة مالية وقيمة الممتلكات المتلفة وأي نفقات أخرى ذات صلة، هذا بالإضافة إلى الوضع المالي للمدعي عليه.

خامساً: التصالح بين الجاني والمجني عليه: حيث منح القانون الماليزي للمحكمة المختصة بدلاً من إصدار أمر حماية أو بالإضافة إليه، أن تصدر أمراً بإحالة الأطراف المعنية إلى هيئة تصالحية، على أن تقدم هذه الهيئة تقرير مع توصيتها إلى المحكمة في غضون شهر واحد من تاريخ الإحالة. ويجوز للمحكمة المختصة، بعد النظر في التقرير والتوصية المقدمين إليها من قبل الهيئة التصالحية، أن تأمر بإحالة طرف أو أكثر إلى العلاج التأهيلي أو العلاج النفسي أو أي مشورة تصالحية أخرى تراها مناسبة.



آليات الحماية من العنف الأسري وفق القانون الماليزي

سادساً: تأهيل الجاني في السجن: وذلك من خلال المشاركة في المحاضرات الدينية والتعليمية. ويُلاحظ أن المشرع الماليزي لم ينص على وجوب تقديم التأهيل النفسي والتوعوي للجاني حتى يتم تقويم سلوكه.

سابعاً: تأهيل الضحية: حيث تقوم ماليزيا من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية وهيئات الشؤون الإسلامية بالتأهيل النفسي والاجتماعي لضحايا العنف الأسري، ولهذا الغرض قامت بفتح ملاجئ خاصة بضحايا العنف الأسري في جميع أنحاء ماليزيا، بهدف تقديم الخدمات والاستشارات الدينية والنفسية والقانونية لضحايا العنف الأسري.

آليات الحماية من العنف الأسري وفق القانون الماليزي

- على الرغم من آليات الحماية المنصوص عليها في القانون الماليزي، إلا أن حالات العنف الأسري في ماليزيا لا تزال مرتفعة، حيث تزيد عن (5500) حالة سنوياً (الحالات المسجلة فقط).
- تشير بعض الدراسات إلى أن زيادة ارتفاع حالات العنف الأسري في ماليزيا يعود إلى ضعف القانون، حيث إن التطبيق الفعلي لقانون العنف الأسري الماليزي يركز على العنف الجسدي دون العنف غير الجسدي.
- الضحايا الذين يعانون من أشكال سوء المعاملة غير الجسدية يواجهون صعوبات في إثبات قضيتهم.
- هناك بعض المعوقات المتعلقة بالضحايا؛ حيث لا يرغب المعتدى عليه في كثير من الحالات بالإبلاغ عن العنف الأسري لأسباب اجتماعية أو ثقافية أو غيرها.

آليات الحماية من العنف الأسري وفق القانون الماليزي

ومن الإشكاليات أيضاً:

- إجراءات المحكمة الرسمية والمكلفة للغاية تمنع الضحايا من رفع قضيتهم إلى المحكمة، الأمر الذي أوصى معه الباحثون بإنشاء محكمة الأسرة، والتي يمكن من خلالها حل قضايا العنف الأسري بشكل أكثر كفاءة، ومن خلال الوساطة والتصالح في غالب الحالات.

- يرى كثير من الخبراء أنّ معالجة ظاهرة العنف الأسري لا تتم من خلال العقوبات القانونية والإجراءات الجزائية فحسب، بل إن تطبيق هذه العقوبات قد يؤدي إلى هدم بنيان الأسرة، وإنما ينبغي تفعيل وسائل أخرى للحد من هذه ظاهرة العنف الأسري، ومنها: توعية أفراد المجتمع من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وتعزيز القيم الأسرية والاجتماعية، والعمل على زيادة الوازع الديني عند أفراد المجتمع وغير ذلك من وسائل التوعية والوقاية.



الحماية من العنف الأسري وفق مقاصد الشريعة

• اهتمت الشريعة الإسلامية بالغ الاهتمام بالأسرة، فسعت إلى المحافظة عليها، وحماية حقوق أفرادها، فتقوم العلاقة بين الأبناء مع والديهم على البر. وتقوم العلاقة الزوجية على المودة والرحمة، كما وضعت الشريعة الإسلامية ضوابط للعلاقة الزوجية، تقوم على مراعاة حدود الله تعالى، وأمرت بتطبيق أفضل وسيلة لتنظيم العلاقة الزوجية، وهي المعاشرة بالمعروف.

• ولقد عالجت الشريعة الإسلامية الخلافات الزوجية والمشكلات الأسرية بشكل يفوق القوانين الوضعية؛ حيث تناولت وسائل تقويم السلوك الخاطيء بأنسب الطرق للمحافظة على أواصر الروابط الأسرية.

وفيما يلي أهم المسائل التي تثار بخصوص موضوع

مسألة ضرب الزوجة

يستغل بعض المسلمين إباحة الإسلام للضرب الخفيف في الحالات القصوى حتى يمارسوا عنفهم غير المشروع ضد زوجاتهم محتجين بقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ۗ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ۗ فَإِنِ اطَّعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ۝﴾ (النساء: 34).

ما التعليق على ذلك؟!

مسألة ضرب الأولاد

إذا ارتكب الطفل ما يستوجب التأديب الأصل أن يتم نصحه وإرشاده، فإذا لم يُجَدِّ مع الطفل النصح، والأمر والنهي، ولا الوعيد، ولا التعنيف بالقول، فلا حرج في ضربه ضرباً غير مبرح، بغرض التأديب، وليس هذا من الظلم المحرم، بل هو من السعي في استصلاح، ودليل جواز الضرب: حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ سِنِينَ وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ".

مسألة معاشرة الزوجة بالإكراه

- تعد المعاشرة الزوجية الجنسية بين الزوجين من أهم حقوقهما المشتركة، ولقد وضع الإسلام آداباً للعلاقة الزوجية لتحقيق الانسجام بين الزوجين، والواجب على الزوجة أن تطيع زوجها إذا دعاها للفراش ولا يجوز لها الامتناع منه ما لم يكن لها عذر؛ كمرض أو حيض، أو صوم واجب، أما مجرد عدم رغبتها في الجماع فليس عذراً يبيح لها الامتناع.

- وليس من سليم الذوق أن تُؤدَّى المعاشرة الزوجية بين الزوجين بالإكراه؛ لأنَّ المعاشرة من أطف اللحظات بين الزوجين، ففيها الوداد والحب والحنان، ويجدر بالزوج عدم التعسف في استعمال حقه المشروع له دون مسوغ شرعي، ولذلك نهت الشريعة الإسلامية إكراه الزوج لزوجته في المعاشرة الزوجية؛ لما يترتب عليها من أذى للزوجة،



الخاتمة

- إن اتباع مقاصد الشريعة كفيل بمعالجة العنف الأسري من خلال بث الفهم الصحيح للإسلام في طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة القائمة على مراعاة حدود الله في العلاقة الزوجية، والمعاشرة بالمعروف، وتفعيل منظومة القيم الإسلامية المنظمة للعلاقات داخل الأسرة.

(التواصل - التفاهم - التوافق)

- ضرورة معالجة أوجه القصور في التشريعات النافذة المتعلقة بالحماية من العنف الأسري في ماليزيا، بما في ذلك تشديد العقوبة التي يتم إيقاعها على مرتكب جريمة العنف الأسري، خصوصاً في حالة العود.

- وضع استراتيجيات وطنية للوقاية من العنف الأسري في ماليزيا، بحيث يتم دراسة الأسباب الحقيقية لهذه

الظاهرة، ومن ثم إيجاد بعض الحلول التي تحد منها



Thank you

Trima Kasih

